الأمم المتحدة E/CN.15/2013/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 February 2013
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة الثانية والعشرون
فيينا، ٢٢-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣
البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقَّت*
توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:
أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، وخصوصاً أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

ملخَّص

أُعِدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩. وهو يتضمَّن ملخَّصاً لأنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

* E/CN.15/2013/1.

070313 V.13-80586 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

	الصفحة
أولاً- مقدِّمة	٣
ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة	٣
ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة	٣
ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٣
باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٥
جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة	٧
دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	٩
هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية	١١
واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة	١٢
زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية	١٤
حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	١٦
طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة	١٧
ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	١٨
كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة	١٩
لام- معهد الدراسات الأمنية	٢١
ميم- المعهد الكوري لعلم الجريمة	٢٣
نون- معهد بازل للحوكمة	٢٤
سين- كلية علم القانون الجنائي	٢٦
رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية	٢٧

أولاً- مقدِّمة

١- تتمثّل إحدى وظائف لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في تيسير ودعم تنسيق أنشطة المعاهد التي تتشكّل منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والتي تساعد في تنفيذ ولاية الأمين العام في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وللجنة أن تطلب إلى المعاهد، رهنا بتوافر الموارد، أن تنفذ عناصر مختارة من البرنامج وأن تقترح مجالات للأنشطة المشتركة فيما بين المعاهد.

٢- ويسعى الأمين العام بدوره إلى ضمان استغلال خبرة المعاهد ومواردها على نحو فعّال في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. والدول الأعضاء مدعوّة إلى استكشاف إمكانية الاضطلاع بمشاريع تعاونية مع المعاهد.

٣- وقد أُعدَّ هذا التقريرَ، الذي يلخِّص الأنشطة التي نفَّذتها المعاهد في عام ٢٠١٢، المعهدُ الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسِب إلى الأمم المتحدة، وذلك وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥٢/٤٦ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و٢١/١٩٩٤ و٢٣/١٩٩٩ ومقرّر المجلس ٢٣٨/٢٠١٢، وهو يستند إلى مساهمات قدّمتها المعاهد.

٤- وقد ترأس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة (المكتب)، وهو مركز التنسيق لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الاجتماعَ التنسيقي للشبكة لعام ٢٠١٢ الذي استضافه المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية في كورمايور، إيطاليا.

ثانياً- أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

٥- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩، المرفق)، قدَّم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في دورتها الثانية والعشرين، متضمِّناً معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٢ (E/CN.15/2013/21).

ثالثاً- أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسِبة

ألف- معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٦- وفقاً لما أفاد به معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، عُقدت الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التالية في عام ٢٠١٢:

(أ) الحلقة الدراسية الدولية المتقدِّمة الـ١٥٠ (١٢ كانون الثاني/يناير إلى ٩ شباط/فبراير): ناقش واحد وعشرون من كبار مسؤولي العدالة الجنائية موضوع "الاتجار بالأشخاص: الوقاية والملاحقة القضائية وحماية الضحايا وتعزيز التعاون الدولي"، وصاغوا توصيات للبلدان الثمانية المشاركة استناداً إلى المحاضرات التي أُلقِيت والمناقشات التي جرت خلال البرنامج؛

(ب) الدورة التدريبية الدولية الـ١٥١ (١٦ أيار/مايو إلى ٢٢ حزيران/يونيه): جمعت دورة عن معاملة المجرمين المستندة إلى الأدلَّة أربعة وعشرين مسؤولاً من مسؤولي العدالة الجنائية من أربعة عشر بلداً من أجل دراسة معاملة المجرمين، ولا سيما لتبادل المعلومات عن إمكانية الأخذ بمعاملة المجرمين المستندة إلى الأدلة؛

(ج) الدورة التدريبية الدولية الـ١٥٢ (٢٣ آب/أغسطس إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر): انخرط اثنان وعشرون مشاركاً من ستة عشر بلداً في مناقشات معمَّقة حول الاتجار بالأشخاص مع خبراء هيئة التدريس وخبراء زائرين في المعهد، ووضعوا حلولاً عملية لتطبيقها في البلدان المُمثَّلة في الدورة؛

(د) عُقد البرنامج التدريبي الخامس عشر بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفترة من ١١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وناقش اثنان وثلاثون مشاركاً من واحد وعشرين بلداً حالة الفساد والأفعال ذات الصلة في بلدانهم، وكذلك ما يتصل بذلك من مشاكل وتحدِّيات متعلقة بالتحقيق في تلك الأفعال وملاحقة مرتكبيها والفصل فيها. وقد أكَّدوا أهمية تنفيذ الاتفاقية وتبادلوا أفضل الممارسات بشأن تنفيذها؛

(هـ) عُقدت الدورة التدريبية الثانية عشرة بشأن نظام معاملة الأحداث الجانحين في كينيا في الفترة من ١٤ شباط/فبراير إلى ٩ آذار/مارس. لقد جرى تعريف أربعة عشر مشاركا من أجهزة قضاء الأحداث في كينيا بنظريات وممارسات تتعلَّق بالتدريب أثناء العمل والعمل المطلوب القيام به لمعاملة الأحداث في إطار نظام قضاء الأحداث. واستند المنهاج الدراسي للدورة إلى محاضرات وزيارات إلى المنظمات ذات الصلة ومناقشات ضمن إطار العمل الجماعي. وفي نهاية الدورة، وضع المشاركون مبادئ توجيهية مبسَّطة بشأن التدريب أثناء العمل لفائدة الموظفين المعنيين برعاية الأطفال وحمايتهم في كينيا؛

(و) الحلقة الدراسية الثامنة بشأن العدالة الجنائية في آسيا الوسطى (٢٩ شباط/فبراير إلى ١٥ آذار/مارس): بحث تسعة مشاركين من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان تدابير مكافحة الفساد في إطار موضوع "التصدي للفساد المُعرقِل لتدابير مكافحة جرائم

المخدِّرات وغيرها من الجرائم، وبخاصة أخلاقيات ومدونات قواعد سلوك القضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي إنفاذ القانون". وعزَّز المشاركون العلاقات التعاونية فيما بين سلطات العدالة الجنائية في بلدانهم.

٧- وخلال عام ٢٠١٢، استضاف المعهد الحلقة الدراسية الإقليمية السادسة بشأن الحوكمة الرشيدة في بلدان جنوب شرق آسيا، التي عُقدت في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وقد حضر واحد وعشرون مشاركا يمثِّلون ثمانية بلدان في جنوب شرق آسيا هذه الحلقة الدراسية السنوية، التي تميَّزت بمشاركة خبراء من عدَّة معاهد تابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مثل معهد بازل للحوكمة، وكلية علوم القانون الجنائي، ومعهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والمعهد الكوري لعلم الجريمة، وكذلك من ديوان النائب العام في سنغافورة ومكتب المدعي العام السامي في سيول. وقدَّم الخبراء عروضاً عن موضوع "التعاون الدولي: المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين"، وناقش المشاركون أهمية التعاون الدولي واتِّباع أفضل الممارسات في التصدِّي للفساد.

٨- وفي الفترة من ٢٦ تموز/يوليه إلى ٣٠ آب/أغسطس، وفَّر أستاذ في المعهد مساعدة تقنية إلى كينيا بشأن نظام قضاء الأحداث، بالتنسيق مع المشروع الوطني الذي يضطلع به المعهد لبناء قدرات الموظفين المعنيين برعاية الأطفال وحمايتهم. وقد جرى تحسين المنهاج الدراسي والمواد التعليمية وأدوات الاختبار وإطار مخطَّط بناء القدرات استناداً إلى المشورة والمساعدة التقنيتين المقدمتين من المعهد.

باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٩- خلال عام ٢٠١٢، اضطلع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بما يلي:

(أ) اكتمل العمل بشأن وضع استراتيجية مكافحة الاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين واستغلالهم جنسياً والاتجار بهم، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية في السلفادور وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا وهندوراس. وقُدِّمت المساعدة التقنية إلى الأرجنتين لتطبيق القانون 26.364 المتعلق بالاتجار. كما قُدِّمت المساعدة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة فيما يتعلق بتجميع المعلومات عن الجريمة المنظَّمة والعنف والاتجار بالمخدِّرات في غواتيمالا؛

(ب) قام المعهد بوضع مشروع لمنع عنف الأحداث وتقوية نظام العدالة الجنائية الخاص بالأحداث في بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا. وفي نيكاراغوا، قدم المشروع المساعدة بشأن تشريع يتناول العدالة الجنائية للمراهقين؛

(ج) أتمَّ المعهد المشروع الإقليمي بشأن العدالة التصالحية في بليز وبنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس؛

(د) شجَّع المعهد إقامة جامعة للأمن العالمي تابعة للأمم المتحدة في البرازيل. وفي كوستاريكا، قدَّم المعهد المساعدة إلى مكتب رئيس السلطة التشريعية في إطار الاتفاق الأمني الوطني؛ وإلى وزارة الأمن العام بشأن قانون الأسلحة النارية؛ وإلى المحكمة العليا من خلال رعاية مؤتمر دولي حول إمكانية الوصول إلى القضاء والعدالة والسلام؛ وإلى نقابة المحامين الوطنية بشأن محاكمة المجرمين في المحاكم المعروفة باسم محاكم الجرم المشهود (وهي محاكم خاصة لنظر الدعاوى المنطوية على متَّهمين أُلقي القبض عليهم أثناء ارتكابهم جريمة). كما قدَّم المعهد المساعدة في بيرو إلى المدير العام للسياسات الجنائية وسياسات السجون في إطار المؤتمر الدولي لإصلاح السياسات الجنائية والسجون؛ وفي الأرجنتين إلى الحكومة وإلى جامعة لا بلاتا الوطنية فيما يتعلق ببرنامج منع النزاعات الاجتماعية؛

(هـ) أنشئ مكتب خاص لحملة الأمين العام المعنونة "متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة". وضمن إطار البرنامج الخاص بالمرأة والعدالة والجنسانية، اضطلع المعهد بعدد من الأنشطة الرامية إلى إدماج التركيز الجنساني في صلب العدالة الجنائية في الأرجنتين وإسبانيا وباراغواي وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، وكذلك في بورتوريكو؛

(و) بناءً على الطلب، أجرى المعهد بحوثاً وقدَّم المساعدة التقنية والتدريب بهدف توجيه ودعم العمل الجاري حيال حالات الطوارئ الخطيرة في السجون الإقليمية وتخطيط العمل على إنشاء نظم سجون متساوقة مع نموذج الأمم المتحدة للحقوق والواجبات. ونُظِّمت بعثات إلى الأرجنتين وإكوادور وبنما وبيرو وبوليفيا (دولة — المتعدِّدة القوميات) والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس؛

(ز) بالاشتراك مع جهاز النيابة العامة لحكومة مدينة بوينس آيرس ورابطة المدَّعين العامين الإيبيرية-الأمريكية، أعدَّ المعهد التقرير عن مدى الامتثال لمبادئ سانتياغو التوجيهية بشأن حماية الضحايا والشهود. وتعاون المعهد أيضا مع المحكمة العليا في كوبا من خلال تقديم دورة تدريبية حول قانون الإجراءات الجنائية؛

(ح) رُحِّب بمهنيين من الأرجنتين وإسبانيا وبنما وغواتيمالا والولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج التدريب الداخلي؛

(ط) أُنتِج عدد من المنشورات على أساس المشاريع المشار إليها أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، استجاب مركز وثائق المعهد لطلبات حصول على معلومات وردت من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومناطق أخرى. وقد صار الموقع الشبكي (www.ilanud.or.cr) مكتبة رقمية إقليمية قيِّمة.

جيم- المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة

١٠- اضطلع المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة، بمشاريع متعدِّدة في عام ٢٠١٢، من ضمنها ما يلي:

(أ) نفَّذ المعهد عدَّة مشاريع لتقديم المساعدة التقنية خلال عام ٢٠١٢. وتناولت ثلاثة من هذه المشاريع المؤسسات الإصلاحية. فعزَّز أحد المشاريع قدرات السلطات الإصلاحية في مجال معاملة السجينات اللاتي لديهن سوابق في مجال العنف والإيذاء. ودرس مشروع ثانٍ وضع السجناء المسنين في عدة بلدان أوروبية، مع التركيز على ظروفهم الصحية واحتياجاتهم الخاصة، ثم وضع توصيات ذات صلة. وصُمِّم مشروع ثالث لتحسين وتطوير أساليب التحليل الأمني، وأفضى إلى وضع توصيات لتطبيق المعلومات المتصلة بالأمن كجزء من عملية صنع القرار في السجن وفي إطار الرعاية اللاحقة. وأفضى مشروع منفصل، نُفِّذ بالتعاون مع الاتحاد الروسي، إلى إعداد كتاب تعليمي سيُستخدم في تدريب المسؤولين القضائيين في مجال مكافحة الفساد؛

(ب) المعهد شريك في مشروع "السياسة الأوروبية الجديدة المعنية بالجرائم وبناء الثقة" (FIDUCIA). والغرض من هذا المشروع هو وضع نموذج مبتكر للسياسة "المبنية على الثقة" والتوصيات السياساتية ذات الصلة التي ستُوجَّه إلى الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الأوروبي. ويقوم المعهد بتوفير الخبرات ولا سيما بشأن استخدام البيانات الجنائية وبيانات العدالة الجنائية في تقرير السياسات، وبشأن المسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر، والجرائم السيبرانية، والمشاكل التي يواجهها الأشخاص المُتَّجَر بهم في البلدان الأجنبية؛

(ج) المعهد شريك أيضاً في مشروع يتولَّى تنفيذ دراسة استقصائية في جميع بلدان الاتحاد الأوروبي وكرواتيا بشأن العنف ضد المرأة. ومهمَّة المعهد الرئيسية في المشروع هي الاضطلاع بمهام المستشار العلمي وإنتاج المواد التدريبية اللازمة لمن يجرون مقابلات وغيرها

من المواد البحثية ذات الصلة، وإعداد التقرير البحثي النهائي لوكالة الحقوق الأساسية التابعة للاتحاد الأوروبي التي كلِّفت المشروع بهذه المهمَّة. وقد صُمِّم مشروع ثانٍ منفصل متعلق بدراسات استقصائية للإيذاء، تموِّله المفوضية الأوروبية، وذلك لتحسين استبيان الدراسة الاستقصائية الأوروبية للإيذاء؛

(د) يساعد المعهد في تنسيق مشروع "ديكودور" (DECODEUR) الذي يستند إلى الخبرات المتاحة داخل فريق الخبراء الذي يُنتج المرجع الأوروبي لإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمة الأوروبية لتشجيع الإفراج المشروط. والغرض من هذا المشروع هو تحسين واستكمال المعايير التي وُضعت لتعريف وتصنيف العقوبات والتدابير المجتمعية. وسيساعد المشروع الباحثين ومقرِّري السياسات على استبانة كيفية اختلاف معدَّلات الإدانة، كما سيسمح بإجراء تقييم مقارن لاستخدام العقوبات والتدابير المجتمعية في أوروبا؛

(هـ) يتشارك المعهد مع الأمانة الدولية الدائمة لمجلس دول بحر البلطيق ووزارة الداخلية الليتوانية وجامعة تارتو (إستونيا) في مشروع جديد لمكافحة الاتجار بالبشر. والهدف من هذا المشروع الجديد هو منع الاتجار بالبشر لأغراض العمل القسري، وذلك من خلال تعزيز الشراكات الوطنية والإقليمية وأيضاً من خلال تحسين فهم الآليات التي تيسِّر استغلال العمالة المهاجرة داخل المنطقة. وسيقوم المشروع بتنظيم اجتماعات وطنية في كل بلد من البلدان المشاركة من أجل إقامة حوار فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال العمالة، وإجراء بحوث مركَّزة على ممارسات التوظيف وأدوار وكالات التوظيف وأصحاب العمل في استغلال العمالة المهاجرة، ووضع مجموعة من المبادئ التوجيهية المحدَّدة لأصحاب العمل ووكالات التوظيف وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة؛

(و) خلال عام ٢٠١٢، نشر المعهد ثلاثة تقارير رئيسية بالعناوين التالية: الكتاب الأزرق في علم الجريمة: تسخير قوة أفكار الأمم المتحدة من أجل مكافحة الجريمة عالمياً؛ ومواجهة التحدِّي الذي تمثله الجريمة في القرية العالمية: تقييم دور ومستقبل لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وأنواع جديدة من الجريمة: وقائع من الحلقة الدراسية الدولية المعقودة في إطار الذكرى السنوية الثلاثين للمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المُنتسِب إلى الأمم المتحدة، في هلسنكي، في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛

(ز) تولَّى المعهد تنسيق العديد من أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك إعداد حلقة العمل التي عُقدت أثناء الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، حول مساهمات

الشبكة في التنفيذ الفعَّال لإعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحدِّيات العالمية: نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وتطوّرها في عالم متغيّر، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في سلفادور، البرازيل، في عام ٢٠١٠. كما يقوم المعهد حالياً، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، بتنسيق الأعمال التحضيرية لحلقات العمل التي ستُعقد خلال مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في عام ٢٠١٥.

دال- المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

١١- بناءً على المطالبات الإقليمية والزخم الدولي بشأن اتخاذ تدابير عملية لتعزيز وضع استراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية تقوم على مشاركة المجتمع المحلي وتركِّز على حقوق الإنسان، حدَّدت السلطات الوطنية في أفريقيا المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين باعتباره الكيان الذي يتصدر الدعم التقني الموجَّه نحو النتائج من أجل الترويج للتدخُّلات الفعَّالة المقبولة والمبتكرة والمستدامة.

١٢- وقد شملت أنشطة المعهد خلال عام ٢٠١٢ ما يلي:

(أ) توعية الممارسين القانونيين وموظفي المحكمة والقضاة والمشرِّعين والمجتمع المدني والأكاديميين بالمبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام. ويسَّر المعهد صوغ مبادئ توجيهية لإصدار الأحكام في أوغندا سوف يؤدي نجاحها إلى وضع ممارسات جيدة تُعمَّم على سائر الولايات القضائية. ومن المقرر تعميم مجموعة من المبادئ التوجيهية على الموظفين القانونيين والقضائيين في أوغندا لتنفيذها، من أجل ضمان العدالة واحترام حقوق الإنسان في إصدار الأحكام؛

(ب) تعزيز استجابة المجتمع المحلي للخدمات الإصلاحية غير السالبة للحرية. فقد عُقد المؤتمر الثاني لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية، الذي يُعقد كل سنتين، في كمبالا، بدعم تقني من المعهد. وقدَّم المعهد أيضاً ورقة بحثية عن الاتجاهات والمراحل فيما يتعلق بالعقوبات الإصلاحية في أفريقيا. وأعرب عدّة رؤساء لمؤسسات إصلاحية عن اهتمامهم بالعقوبات الإصلاحية المجتمعية وطلبوا من المعهد أن يقدِّم إليهم المساعدة التقنية في هذا الصدد؛

(ج) دورات تدريبية بشأن المبادئ التوجيهية لإصدار الأحكام. فالمعهد يواصل، بالتعاون مع مركز الدراسات المعنية بعقوبة الإعدام التابع لجامعة وستمنستر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية) تدريب الممارسين القانونيين والمجتمعات المحلية في أوغندا من أجل تعزيز التدخُّلات المستندة إلى حقوق الإنسان. ويقوم هذا التدريب على المبادئ

التوجيهية لإصدار الأحكام في أوغندا، التي تُنزل عقوبة الإعدام إلى مرتبة الخيار الأخير القابل للتطبيق، مع تفضيل اللجوء إلى عقوبة السجن مدى الحياة (٤٥ عاما) بدلا من ذلك؛

(د) تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المعهد ومكتب الشؤون الدولية للمخدِّرات وإنفاذ القانون في الولايات المتحدة، وبالاشتراك مع خطة كولومبو للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التعاونية في آسيا والمحيط الهادئ، بتنظيم اجتماع استشاري تقني في كمبالا، في الفترة ١٨ إلى ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٣، لفائدة خبراء من جميع البلدان الأفريقية، من أجل مناقشة تعاطي المخدِّرات وبرامج الوقاية والعلاج. ويهدف الاجتماع إلى تفعيل خطة عمل الاتحاد الأفريقي المنقَّحة لمكافحة المخدِّرات (٢٠١٣-٢٠١٧)؛

(هـ) يتصدَّى المعهد حالياً لعدَّة طلبات للمساعدة التقنية. فقد طلبت نيجيريا المساعدة في مجال تطوير البحوث والبرامج بهدف بناء القدرات على تقديم المشورة إلى ضحايا الاتجار بالأشخاص وإعادة تأهيلهم. وطلبت ملاوي المساعدة في مجال منع الجريمة من أجل التصدِّي للاتجار بالبشر والأحكام البديلة وأهمية علوم التحاليل الجنائية (الطب الشرعي) في مجال العدالة الجنائية. وطلب جنوب السودان المساعدة في مجال إصلاح السجون من خلال بحوث تؤدِّي إلى صوغ السياسات وتشجيع توفير الموارد. ويُتوقَّع أن يتتوَّج تزايد الشراكات والتشبيك مع الدول الأعضاء وسائر الشركاء بتزايد حشد الموارد للمعهد؛

(و) صدر منشوران للمعهد: تقييم لبرنامج أوامر الخدمة المجتمعية في كينيا ومدى تنفيذ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء من جانب البلدان الأفريقية، والطبعة الثانية من المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية، وذلك بمناسبة انعقاد المؤتمر الاثناسنوي الثاني لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية. ونُشرت دراسة أخرى للمعهد حول حالة المخدِّرات في شرق أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الأعمال التحضيرية للطبعة الثالثة من المجلة الأفريقية للجريمة والعدالة الجنائية؛

(ز) ساهم المعهد أيضا بمقالات ورسالة نوايا حسنة إلى مجلة المؤتمر الاثناسنوي الثاني لرابطة الخدمات الإصلاحية الأفريقية. وساهم المعهد كذلك في الرسالة الإخبارية التي تنشرها مفوضية الاتحاد الأفريقي على الإنترنت، والمعنونة أخبار المخدِّرات في أفريقيا، وذلك في عددها الذي نُشر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ونشرت منظمة "مهمَّة بعد الحبس" (منظمة ماك MAC)، في "مجلة ماك" التي تنشرها على الإنترنت، في آب/أغسطس ٢٠١٢، مقالة للمعهد بعنوان "تهيئة مجتمع يتقبَّل السجناء السابقين". كما شرع المعهد في نشر رسالة إخبارية على الإنترنت، صدرت الطبعة الأولى منها عن شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

(ح) شارك المعهد في اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الأول الذي عقده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة بشأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، في فيينا، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

(ط) يواصل المعهد زياراته التشاورية وتبادل المراسلات مع البعثات الدبلوماسية لحشد الدعم وتحسين التفاعل مع الدول الأعضاء.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية

١٣- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية مقرُّها في فانكوفر، كندا. ويتكفّل المركز، الذي أُنشئ في عام ١٩٩١، بمهمة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الرشيدة من خلال بذل الجهود المحلية والوطنية والدولية. ويجري المركز أبحاثاً ويضع كتيِّبات وأدلّة سياساتية حول مسائل القانون الجنائي، ويقدِّم المساعدة التقنية، بما في ذلك عقد الدورات التدريبية واجتماعات أفرقة الخبراء. وخلال عام ٢٠١٢، اضطلع المعهد بالأنشطة التالية:

(أ) تشارك المركز مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة لتعزيز قدرات مصلحة السجون الوطنية في جنوب السودان على استحداث بدائل لعقوبة لسجن وتلبية احتياجات الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى في السجون؛

(ب) يواصل المركز العمل مع مكتب فيينا نام التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة من أجل تعزيز قدرة قطاعيْ إنفاذ القانون والعدالة على منع العنف المنزلي في فييت نام والتصدِّي له؛

(ج) في إطار مشروع مموَّل من كندا، واصل المركز مع كلية علوم القانون الجنائي، التابعة لجامعة بيجين للمعلِّمين، إجراء البحوث حول المؤسسات الإصلاحية المجتمعية وإعداد مشاريع تشريعات بشأنها؛

(د) واصل المركز تقديم الدعم لتطوير مبادئ الأمم المتحدة وتوجيهاتها بشأن سبل الحصول على المساعدة القانونية في نظم العدالة الجنائية بالتعاون مع مركز شريك وفَّر مُدخلات للقسمين من المبادئ التوجيهية اللذين يتناولان الأمور الجنسانية والمساعدة القانونية ومع مركز شريك آخر حضر اجتماع الخبراء الحكومي الدولي الذي نظَّمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة؛

(هـ) ساعد المركز المكتبَ المعني بالمخدِّرات والجريمة على إنتاج الدليل التمهيدي بشأن تفادي العودة إلى الجريمة وإعادة إدماج المجرمين في المجتمع. كما شارك شركاء المركز في اجتماع لفريق خبراء حول الموضوع نفسه، وكذلك في اجتماع فريق خبراء حول اكتظاظ السجون، نظَّمه المكتب المذكور في فيينا؛

(و) يواصل المركز التصدِّي لمسألة الفساد. فقد شارك في ثلاثة اجتماعات متصلة بمكافحة الفساد عُقدت في مراكش، المغرب، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وهي: المؤتمر السنوي الخامس والاجتماع العام للرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد، وحلقة العمل الدولية الثانية بشأن مبادرة المناهج الأكاديمية لمكافحة الفساد، والدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونتيجة لذلك، يشارك المركز حالياً في مبادرة المناهج الأكاديمية لمكافحة الفساد في إطار التعاون على وضع مناهج دراسية ووحدات تعليمية وغيرها من الأدوات التعليمية لمساعدة الراغبين في توفير التدريب في مجال مكافحة الفساد؛

(ز) في آذار/مارس ٢٠١٢، أصدر المركز ورقة بحثية بعنوان "الفساد في كندا: استعراض ممارسات من الخارج لتحسين تصدِّينا له" بهدف المساعدة على زيادة تحديد وتوليد الأفكار الرامية إلى تحسين الكشف والتحقيق والملاحقة القضائية بشأن الفساد المحلي والعابر للحدود الوطنية؛

(ح) ساعد المركز على إعداد حلقة العمل لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية حول مساهمات الشبكة في التنفيذ الفعَّال لإعلان سلفادور، التي عُقدت خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقدَّم المركز عرضاً حول أحد المواضيع الخمسة التي تناولتها حلقة العمل، وهو التصدِّي للتحدِّيات المتمثّلة في أشكال الجريمة المستجدَّة، نوقشت فيه سبل تعزيز تشريعات وسياسات وممارسات منع الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد الوطني فيما يخص أشكال الجريمة المستجدَّة.

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

١٤- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة هو مركز البحوث والمعارف الوطني بشأن الجريمة والعدالة في أستراليا. وقد اضطلع بالأنشطة البحثية التالية في عام ٢٠١٢:

(أ) أُنتِج عدد من التقارير في إطار برنامج المعهد المستمر لإجراء البحوث بشأن الاتّجار بالأشخاص. وكان من بينها تقرير رصدي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١ ولمحة عامة عن الاتجار بالأشخاص في أستراليا وتقرير عن الصلات القائمة بين الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظَّمة؛

(ب) قام المعهد، في إطار برنامج عمله بشأن الجرائم المالية، بنشر تقارير عن غسل الأموال القائم على التجارة ودراسة مقارنة عن العمل الرقابي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الدولي ودراسة عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للقطاع غير الربحي في أستراليا وتقرير عن الخبرات فيما يتعلق بالاحتيال على المستهلكين في أستراليا. وعقب التعاون الناجح بين المعهد واللجنة الأسترالية المعنية بالجريمة، نُشر تقرير مشترك عن الاحتيال الخطير والمنظَّم في مجال الاستثمار؛

(ج) طُوِّرت بحوث فيما يتعلق بالجريمة السيبرانية، بالتزامن مع نشر تقرير عن تهديدات الجريمة السيبرانية التي تعاني منها الأعمال التجارية الصغيرة في أستراليا؛

(د) نُشر تقرير عن الاتجار بالأسلحة النارية وصلاته بعصابات الجريمة الخطيرة والمنظَّمة؛

(ه) نُشرت تقارير أخرى على أساس بيانات جُمعت في إطار برنامج رصد تعاطي المخدِّرات في أستراليا، الذي يتولَّى جمع المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدِّرات من زهاء ٤ ٠٠٠ معتقل لدى الشرطة. وكان من بينها تقرير عن رصد تعاطي المخدِّرات بين المعتقلين لدى الشرطة، وتقرير عن الانخفاض في استخدام مادتيْ "إكستاسي" وميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين، ودراسة مقارنة للبيانات المُستقاة من برنامج رصد تعاطي المخدِّرات في أستراليا وبرامج الولايات المتحدة لرصد تعاطي المخدِّرات بين الأشخاص الموقوفين، ودراسة عن مدى الجريمة المتصلة بتناول الكحول وتعاطي المخدِّرات، ودراسة عن تعاطي المخدِّرات الصيدلانية من قِبل المعتقلين لدى الشرطة.

١٥- واستُحدث برنامج للمساعدة التقنية، يُسمَّى "ساعد على منع الجريمة" (Crime Prevention ASSIST)، لدعم الممارسين المحليين في تنفيذ التدخُّلات المستندة إلى الأدلَّة. وهو يشمل موقعاً على الإنترنت يتضمَّن مواد مرجعية ومجموعة من الممارسات المتاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر ومجموعات تدريبية وخدمة تقييم.

١٦- ويواصل المعهد أيضا إدارة شؤون سلسلة من برامج الرصد المتصلة بالعدالة الجنائية التي تُصدر تقارير كل سنة أو كل سنتين. ويشمل ذلك برامج رصد تُعنى بالسطو المسلح

والوفيَّات أثناء الاحتجاز والاحتيال الذي تواجهه الحكومة الأسترالية وجرائم القتل والاحتجاز لدى الشرطة.

١٧- ويقوم المعهد أيضاً، من خلال المنح التي يقدِّمها في مجال بحوث علم الجريمة، بدعم الأوساط البحثية الأوسع نطاقاً المعنية بعلم الجريمة في إجراء البحوث. وفي عام ٢٠١٢، نشر المعهد بحوثاً مُوِّلت في إطار برنامج المِنح المذكور واستهدفت منع الجريمة في المجتمعات الضعيفة وتعاطي المنشّطات والاعتداء الجنسي على الأطفال والقدرة اللغوية الشفوية للمراهقين الذين يمارسون سلوكاً معادياً للمجتمع.

١٨- ويواصل المعهد كذلك تطوير استراتيجيته المتعلقة بالنشر، عن طريق زيادة استخدام فيسبوك وتويتر ويوتيوب (انظر، على سبيل المثال، صفحة الموقع الشبكي لتلفاز علم الجريمة Criminology TV). وخلال العام، نفَّذ المعهد حلقات دراسية بين الفينة والفينة تناولت مجموعة من المواضيع، بما في ذلك الجرائم المالية والاختبار العشوائي للنَفَس والاعتداء الجنسي والجريمة السيبرانية وجنح الشباب واستخدام الشرطة للقوة. وتمت أيضا استضافة مؤتمرين رئيسيين تناول أحدهما نوعية الأدلَّة في قضايا الاعتداء الجنسي والآخر منع الجريمة بمشاركة المجتمع المحلي.

زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

١٩- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية هو منظمة إيطالية غير حكومية مكرَّسة للتعليم والتدريب والبحوث في مجالَيْ العدالة الجنائية وحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمقارن. وقد احتفل، في عام ٢٠١٢، بالذكرى السنوية الأربعين لبدء نشاطه:

(أ) أنشأ مشروع للمعهد يتعلق بحماية حقوق الإنسان في شمال أفريقيا قاعدة بيانات للتقارير الصادرة عن الحكومات ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمصادر العامة الأخرى بشأن الأحداث المتصلة بالنزاع في ليبيا، وأجرى دراسة جمَّعت تاريخ النزاع وسياقه، كما أعدَّ تسلسلاً زمنياً وتقييماً للأحداث، مع التركيز بوجه خاص على ادعاءات ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف المعنية. وكان الغرض من المشروع هو استكمال عمل لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان؛

(ب) من خلال برنامج للمساعدة التقنية، دعماً لقطاعيْ إعْمَال العدالة وإنفاذ القانون في البحرين بشأن الحماية الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرات التحقيق والادعاء العام لمكتب النائب العام، دُرِّب ٥٨ من القضاة وأعضاء النيابة العامة والمحقِّقين البحرينيين

بهدف تيسير تنفيذ توصيات لجنة التحقيق المستقلّة الخاصة بالبحرين. كما تم من خلال برنامج للمساعدة التقنية على صعيد مواز تدريب ٤٣ من الموظفين القائمين على إنفاذ القانون ورجال الشرطة التابعين لوزارة الداخلية في البحرين. وتألّف كلا البرنامجين من تدريس في قاعات الدراسة وجلسات تدريبية على مدى عشرة أيام في المعهد، تبعتها جولة دراسية شملت المؤسسات القضائية الدولية؛

(ج) في إطار دورة تدريبية متقدِّمة عُقدت في عمَّان، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دُرِّب ٢٠ ممثلا من مجلس القضاء الأعلى وهيئة النزاهة في العراق، في مجاليْ العدالة الجنائية وحقوق الإنسان على الصعيدين الدولي والمقارن، مع التركيز بشكل مُحدَّد على الجرائم المالية والفساد؛

(د) في إطار زيارة دراسية إلى روما ضمَّت ١٢ من القضاة وأعضاء النيابة العامة والمسؤولين في وزارة العدل في ألبانيا، ونُظِّمت بالتعاون مع مجلس أوروبا، تم تعريف المشاركين بجميع أجهزة الحكومة الإيطالية المعنية بمنع غسل الأموال والجريمة المالية والمنظَّمة والتحقيق فيها؛

(هـ) ضمَّت دورة تدريبية متخصِّصة إقليمية بشأن تنفيذ معايير كشف الجرائم الاقتصادية والمالية والتحقيق فيها وتجريم مرتكبيها، تم تنظيمها بالاشتراك مع مجلس أوروبا ومعهد بازل للحوكمة، ٢٦ متدرِّباً من دول الشراكة الشرقية جرى تزويدهم بالأدوات اللازمة لضمان فعَّالية إنفاذ القانون وتنفيذ الأطر القانونية عند مكافحة الجريمة الاقتصادية؛

(و) عُقدت حلقة عمل تدريبية، تم تنظيمها بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لصالح ٢٠ مسؤولاً من بلدان مختارة في أوروبا الشرقية، حول التقييم الوطني الأوَّلي للمخاطر في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛

(ز) حضر واحد وسبعون طالباً من طلاب الدراسات العليا وشباب المحامين والمسؤولين العاملين في منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية من ٣٣ بلدا دورة المعهد التخصّصية الثانية عشرة للمعنيين بالقانون الجنائي من الشباب ودُرِّبوا على أنماط تقييم الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية، والمسؤولية الجنائية الدولية للجهات الفاعلة من غير الدول، وفعَّالية نظام الإنفاذ الدولي.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

٢٠- اضطلعت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، منذ إنشائها قبل ٣٠ عاماً تقريباً، بالعديد من الأنشطة، بما في ذلك المؤتمرات الأكاديمية؛ والحلقات الدراسية والندوات؛ والبرامج التدريبية؛ والمعارض ونشر وتوزيع الكتب والأطروحات والمجلاّت والمقالات؛ والزيارات الرسمية؛ ومذكّرات التفاهم والتعاون. وقد اضطُلع بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٢:

(أ) نظَّمت الجامعة دورات تدريبية خاصة بشأن مكافحة الإرهاب شارك فيها ضباط شرطة من اليابان ومقاطعة تايوان التابعة للصين. ونظَّمت أيضاً حلقة عمل عن الخبرة بشأن الوثائق لضباط مراقبة الجوازات في فرانكفورت، ألمانيا، بالتعاون مع الشرطة الاتحادية الألمانية. وعُقدت حلقة عمل بشأن مكافحة المخدِّرات ومنع الجريمة في سنغافورة، بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث العنف السياسي والإرهاب. وعُقدت دورة تدريبية متقدِّمة حول حماية الشخصيات المهمَّة في فرنسا، بالتعاون مع وزارة الداخلية الفرنسية. كما عُقد مؤتمر دولي بشأن أثر الإرهاب على التنمية الاجتماعية في الرياض، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية في المملكة العربية السعودية؛

(ب) خلال عام ٢٠١٢، نظَّمت الجامعة عدّة دورات تدريبية، بما في ذلك دورات تدريبية تناولت الاتجار بالبشر وغسل الأموال والأمن في قطاع السياحة؛ ودورة تدريبية للتحليل الجنائي حول دليل جنائي رقمي بشأن الإرهاب السيبراني، تضمَّنت دورة عُقدت بالاشتراك مع جامعة قطر؛ ودورة تدريبية عن أثر التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب؛ ودورة تدريبية عن أمن النقل والسكك الحديدية؛

(ج) نظَّمت الجامعة ندوة حول مكافحة الاتجار بالأشخاص، خلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

(د) في شباط/فبراير ٢٠١٢، عقدت الجامعة حلقات عمل حول استخدام التكنولوجيا الحديثة في حالات الكوارث، وغسل الأموال وأثره على انتشار المخدِّرات غير المشروعة؛ ومكافحة غسل الأموال؛

(هـ) يستند برنامج عمل الجامعة إلى التوصيات التي يقدِّمها مجلس وزراء الداخلية العرب والاقتراحات التي ترد من وزراء الخارجية العرب والتوصيات والاقتراحات الصادرة عن المؤتمرات والندوات التي تنظِّمها الجامعة وغيرها من الأحداث الدولية التي تكون الجامعة مُمثَّلة فيها بخبراء ومتخصصين معنيين بالمنظمات الأمنية وإدارة شؤون العدالة الجنائية في البلدان العربية وقضايا الساعة التي تحدِّدها الجامعة من خلال الدراسات التجريبية التي

تستهدف تلبية متطلبات برامج وخطط واستراتيجيات الوقاية من الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد العربي.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

٢١- المعهد الوطني للعدالة هو الجهاز المعني بالبحث والتقييم في وزارة العدل بالولايات المتحدة. ويوفِّر المعهد، الذي يقع مقرُّه في واشنطن العاصمة، ما يلزم من معارف وأدوات موضوعية ومستقلة مستندة إلى الأدلّة لمواجهة التحدِّيات المرتبطة بالجريمة والعدالة، ولا سيما على صعيد الولايات والصعيد المحلي في الولايات المتحدة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يقوم المعهد باستثمارات في مجالات رئيسية ثلاثة، وهي: البحوث بشأن المسائل المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية واستخدام التكنولوجيا لأغراض إنفاذ القانون وتوفير خدمات التحليل الجنائي التي تدعم أوساط العدالة الجنائية. فعلى سبيل المثال، يستثمر البرنامج المعني بالمسائل عبر الوطنية في الدراسات البحثية والتقييمية للمسائل الدولية التي تؤثّر على إنفاذ القانون في الولايات المتحدة وخارجها، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص والتطرُّف المتَّسم بالعنف. وفي عام ٢٠١٢، نفَّذ المعهد عدداً من الأنشطة المتصلة بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة والأمم المتحدة، وهي:

(أ) في الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، نظَّم المعهد حدثاً جانبياً حول موضوع الروابط القائمة بين الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية والتطرُّف المتَّسم بالعنف؛

(ب) اضطلع المعهد بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وبالاشتراك مع المعهد الكوري لعلم الجريمة، تولَّى دوراً رئيسياً في الأعمال التحضيرية الفنية لحلقة عمل حول موضوع تعزيز تدابير التصدِّي في إطار منع الجريمة والعدالة الجنائية للأشكال المتطورة للجريمة، مثل الجريمة السيبرانية والاتجار بالممتلكات الثقافية، بما في ذلك الدروس المستفادة والتعاون الدولي في هذا الصدد. وسيواصل المعهد الوطني للعدالة والمعهد الكوري لعلم الجريمة العمل كجهتي وصل لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل الإعداد لحلقة العمل المذكورة؛

(ج) استجاب المعهد، بالاشتراك مع وكالة شقيقة، هي مكتب إحصاءات العدالة، لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٢٢- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هو مؤسسة أكاديمية مستقلة مقرُّها في جامعة لوند (السويد). وتتمثّل مهمَّته في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني عن طريق البحوث والتعليم الأكاديمي والبرامج الإنمائية المؤسسية. ويؤدِّي تعزيز معايير وقواعد الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية دوراً مهمّاً في هذا الصدد. وقد شمل برنامج المعهد خلال عام ٢٠١٢ الأنشطة التالية:

(أ) المنشورات:

'١' أُعِد تجميع لجوانب الفقه من دول عربية خمس (الأردن والجزائر ودولة فلسطين والعراق والمغرب) طبَّق القضاة فيها معايير حقوق الإنسان الدولية مباشرة في المحاكم الوطنية، ويُستخدم هذا التجميع حالياً ككتاب مرجعي للقضاة وطلبة القانون في المنطقة العربية؛

(ب) تنمية القدرات:

'١' من خلال التعاون مع محكمة العدل لشرق أفريقيا، عزَّز المعهد معرفة القضاء وغيرهم من العاملين الرئيسيين في المحكمة بحقوق الإنسان ذات الصلة بأداء واجباتهم؛

'٢' في الصين، حسَّن ممثّلو خمس كليات وطنية لإعداد أعضاء النيابة العامة (في مقاطعات هنان وشاندونغ وهايلونغجيانغ وغويزو ومدينة تشونغتشينغ) معارفهم ومهاراتهم فيما يتعلق بحقوق الإنسان ومنهجيات تعليم حقوق الإنسان، وهم يعكفون على إعداد دورات في مجال حقوق الإنسان تتناول قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة في المناطق الجغرافية المنتمين إليها. وبالإضافة إلى ذلك، تم في دائرة النيابة العامة الشعبية في منطقة هايديان في بيجين وضع مبادئ توجيهية عملية بشأن حقوق الإنسان في سياق إصلاح قضاء الأحداث، وحُصِل على دعم من أوساط سائر أصحاب المصلحة المعنيين المهمِّين من أجل تنفيذ هذه المبادئ التوجيهية. وعلاوة على ذلك، حسَّن معلِّمو أكاديمية الشرطة في المقاطعات الشريكة معارفهم ومهاراتهم التعليمية المتعلقة بحقوق الإنسان ووضعوا دليلاً للتدريب في مجال حقوق الإنسان وتدريب الشرطة؛

'٣' في سياق تعاون المعهد مع المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية التابعة لوزارة القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا، جرت متابعة في الموقع لخطط عمل

وُضعت على نحو يمتثل لأحكام القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء وذلك في ستة سجون نموذجية. وقد شجَّع هذا التعاون على مواصلة تجسيد مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ إدارة السجون في صلب الأدوار والمهام الموحَّدة المنوطة بالسجون النموذجية؛

'٤' في كينيا، ساهمت أنشطة المعهد بالتعاون مع مصلحة السجون الكينية في إجراءات متعدِّدة اتخذها مديرو السجون وغيرهم من موظفي السجون المعنيين بتحسين الامتثال للقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء. وتحقَّق مزيد من الوعي بأهمية نموذج حقوق الإنسان الجديد في جميع مناحي نظام المؤسسات الإصلاحية الكيني الذي شهد هو الآخر إعداد مجموعة أساسية من المسؤولين الذين تتوفَّر لديهم القدرة على إجراء تقييمات مستقلّة لحقوق الإنسان وتنفيذ دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان وتيسير وضع خطط عمل خاصة بحقوق الإنسان؛

'٥' في تركيا، اكتسب ٣٠ قاضيا في المحاكم العليا في تركيا مزيداً من المعرفة بالنظم الأوروبية ونظم الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وبالتعاون مع المعهد، زادت المؤسسة الرئيسية لتدريب القضاة والمدعين العامين السابق للخدمة في تركيا، وهي أكاديمية العدل التركية، من قدرتها على إعداد أنشطة موجَّهة نحو النتائج لدعم التدريب والبحث في مجال حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ساهم المعهد في تعزيز مكتبة أكاديمية العدل التركية عن طريق توفير مؤلَّفات ووثائق متصلة بحقوق الإنسان ذات صلة بولاية الأكاديمية.

كاف- المركز الدولي لمنع الجريمة

٢٣- تأسَّس المركز الدولي لمنع الجريمة في عام ١٩٩٤، وهو المؤسسة الدولية الوحيدة المكرّسة حصراً لمنع الجريمة وأمان المجتمعات المحلية.

٢٤- وتشمل الأنشطة المضطلع بها مؤخراً ما يلي:

(أ) تبادل المعارف:

'١' نظَّم المركز، بالاشتراك مع حكومة جنوب أفريقيا وجهاز شرطة جنوب أفريقيا، ندوته العاشرة حول موضوع "سدّ الثغرات: نُهُج متكاملة لمنع الجريمة وتوفير الأمان"، وذلك في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢؛

'٢' شارك المركز في تنظيم إحدى حلقات العمل حول موضوع الشرطة كعامل مانع في سياق مؤتمر المحفل الأوروبي للأمان الحضري، الذي عُقد في باريس، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛

(ب) المنشورات والتقارير:

'١' نشر المركز التقرير الدولي بشأن منع الجريمة وأمان المجتمعات المحلية لعام ٢٠١٢. ويعرض التقرير مواضيع رئيسية يشملها جدول الأعمال الدولي بشأن الجريمة والعنف ويسلِّط الضوء على السبل التي يمكن بها للوقاية أن تتصدَّى لتلك المسائل من أجل إيجاد مجتمعات محلية أكثر مرونة وتماسكاً في جميع أنحاء العالم؛

'٢' أنتج المركز خلاصة وافية تتضمَّن ممارسات مبتكرة في مجال منع العنف والجريمة في أوساط الشباب، من أجل وزارة الأمان العام لحكومة كيبيك (كندا)؛

'٣' أنتج المركز ورقة مواضيعية عن الجريمة المنظَّمة عبر الوطنية في إطار المشروع الخاص بالعوامل العالمية التي تؤثِّر في مخاطر النزاع والهشاشة الذي ترعاه الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة التابعة للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛

(ج) الشراكات الاستراتيجية والمساعدة التقنية؛

'١' دُعيَ المركز من قِبل مشروع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة إلى الانضمام إلى كونسورتيوم دولي من الشركاء، يقوده المشروع المذكور وتموِّله إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، لتعزيز الرصد على الصعيدين الوطني والدولي وقياس وتحليل الجريمة وحالات النزاع والعنف في بلدان مختارة؛

'٢' المركز هو المسؤول الرئيسي عن المشروع المعنون "منع العنف ضد المرأة والشباب في بيرو". وتموِّلُ الوكالة الكندية للتنمية الدولية هذا المشروع الذي يدوم ثلاث سنوات؛

'٣' قدَّم المركز تقريراً تحليلياً إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إكمال دراسة لتقيِّم حالة الأمان والشعور بانعدام الأمن في مناطق هايتي المتضرِّرة بالزلزال الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠؛

'٤' يعمل المركز كخبير استشاري لمشروع بناء القدرات المؤسسية لمنع الجريمة في أمريكا الوسطى الذي يدوم ثلاث سنوات ويُنفَّذ من خلال مرصد ومؤشر

منظومة تكامل أمريكا الوسطى للأمن الديمقراطي ومركز الدراسات والتعاون على الصعيد الدولي؛

'٥' كُلِّف المركز من قِبل المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالعمل كخبير استشاري بشأن إجراء استعراض نظراء للاقتراح المتعلق بالمؤشِّرات المنبثق عن الاستراتيجية الأمنية لأمريكا الوسطى؛

'٦' يعمل المركز في الوقت الراهن مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة على وضع دليل تدريب بشأن ضبط الأمن في المناطق الحضرية.

لام- معهد الدراسات الأمنية

٢٥- معهد الدراسات الأمنية هو معهد مستقل غير ربحي يُعنى ببحوث السياسات التطبيقية وله مكاتب في أديس أبابا وبريتوريا وداكار وكيب تاون ونيروبي. ويلتزم المعهد بالقيم الأساسية للتنمية المستدامة والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والأمن التعاوني والترويج لمراعاة المنظور الجنساني. وهو يضطلع بقدر كبير من العمل في مجالات العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإرهاب والتهديدات عبر الوطنية. ويهدف المعهد، من خلال الدعوة إلى اعتماد نهج أساسه الأمن المشترك، إلى تشجيع البلدان، وخصوصا في أفريقيا، على تحديد سياساتها على الصعيدين السياسي والأمني بالتعاون فيما بينها. وتعقد أفرقة البحوث التابعة للمعهد حلقات دراسية وتستضيف حلقات عمل تدريبية وكذلك مؤتمرات أوسع نطاقا داخل القارة الأفريقية. ويعقد المعهد أيضاً في مكاتبه سلسلة من الحلقات الدراسية المواضيعية المجانية التي يحضرها مشاركون من الأجهزة الحكومية والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والهيئات الدبلوماسية. وتشمل المعالم البارزة للعمل الذي اضطلع به المعهد في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لعام ٢٠١٢ ما يلي:

(أ) الجريمة والأمن البشري:

'١' نشر المجلة الفصلية عن الجريمة في جنوب أفريقيا وعقد حلقات دراسية وجلسات إحاطة منتظمة لفائدة مقرِّري السياسات ومتخذي القرارات؛

'٢' رصد وتحليل اتجاهات الجريمة والعدالة في عدّة بلدان أفريقية؛

'٣' البحوث والتحليلات في مجال الجريمة التي تركز على تحسين قدرة الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول على حد سواء على فهم ما يواجهها من تحديات

الجريمة والعنف والتصدّي لها بسبل تقلِّل إلى أدنى حدّ من الضرر وانعدام الأمن وتعزز في الوقت نفسه حقوق الإنسان والمشاركة المدنية؛

'٤' مواصلة استخدام مركز المعلومات والتحليلات المتعلقة بالجريمة والعدالة، وهو المشروع الأساسي بشأن الجريمة والأمن البشري الذي يتيح معلومات وتحليلات سهلة الاستخدام وجيدة التوقيت ودقيقة وموثوقة بشأن الجريمة وأداء نظام العدالة الجنائية ومنع الجرائم الاجتماعية. ويغطي مركز المعلومات والتحليلات المتعلقة بالجريمة والعدالة حالياً جنوب أفريقيا، ويمكن الوصول إليه من خلال الموقع الشبكي www.issafrica.org/crimehub؛

'٥' تدريب كبار المسؤولين على كيفية التعامل مع مسائل الجريمة وضبط الأمن في عدد من البلدان الأفريقية؛

'٦' القيام بأعمال في إطار مشاريع تهدف إلى تحسين سير نظام العدالة الجنائية وأدائه؛

'٧' تقديم معلومات وتحليلات بشأن سياسات نظام العدالة الجنائية واستراتيجياته وأدائه؛

'٨' تعزيز أمان المجتمعات المحلية؛

(ب) مكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين:

'١' تعاون المعهد مع منظمات دون إقليمية وحكومات في أفريقيا لتوفير تدريب متخصِّص بشأن مكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين لفائدة مسؤولين حكوميين وأعضاء في الجهاز القضائي؛

'٢' قَدَّم المعهد مساعدة إلى الدول الأفريقية التي طلبتها في صوغ التشريعات اللازمة لتطبيق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية داخلياً؛

'٣' نسَّق المعهد أنشطة الشبكة الأفريقية المعنية بالعدالة الجنائية الدولية، التي يضطلع برنامج الجريمة الدولية في أفريقيا بدور أمانتها. ويمكن الوصول إلى الموقع الشبكي للشبكة من خلال الموقع www.issafrica.org/anicj؛

'٤' استضاف المعهد عدّة حلقات عمل إقليمية ووطنية بشأن العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإرهاب الدولي لفائدة المجتمع المدني والقضاة وأعضاء النيابة العامة والمحقِّقين؛

‘٥’ درَّبَ المعهد أعضاء في أجهزة الشرطة من المناطق الجنوبية والشرقية والغربية من أفريقيا (وذلك أساساً من خلال المنظمات الإقليمية لرؤساء الشرطة التي ينتمون إليها) بشأن التصدِّي للإرهاب؛

‘٦’ تعاون المعهد بشكل وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة ومع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب؛

(ج) منشورات المعهد وموقعه الشبكي: أنتج المعهد عدّة أوراق بحثية ومقالات عن مواضيع متنوِّعة متصلة بضبط الأمن على الصعيد الداخلي ومكافحة الإرهاب والعدالة الجنائية الدولية. وتُتاح المنشورات كلُّها في موقع المعهد الشبكي (www.issafrica.org) الذي يتلقى أكثر من مليوني زيارة شهرياً.

ميم- المعهد الكوري لعلم الجريمة

٢٦- تتمثَّل المهمَّة الرئيسية للمعهد الكوري لعلم الجريمة في المساهمة إيجابياً في تنفيذ السياسات المستندة إلى الأدلة في مجال العدالة الجنائية من خلال إجراء البحوث العلمية والمنهجية من أجل منع الجريمة بفعالية. وقد اضطلع المعهد في عام ٢٠١٢ بالأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) المنتدى الافتراضي لمكافحة الجريمة السيبرانية برنامج يساهم في منع الجريمة السيبرانية ويركِّز إلى حدّ كبير على التعاون الدولي. ولقد استُهل عنصر التدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر من هذا البرنامج في عام ٢٠٠٩ وأدّى إلى توفير دورات تدريبية لأكثر من ١٠٠ متدرِّب في البلدان النامية عبر جنوب شرق آسيا، وفي عهد أقرب، في أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وطَّد المعهد جهوده في مجال التدريب في المنطقتين، مركِّزاً على توفير البرنامج لفائدة الطلاب في تايلند وجمهورية تترانيا المتحدة. وأُجرِي أيضاً استعراض للبرنامج لتقييم الدروس المستفادة في تنفيذه على مدى السنوات الثلاث الماضية. وأُحرِز تقدُّم في عنصر شبكة البحوث من البرنامج باستحداث وتنفيذ رسالة إخبارية شهرية لتحسين فهم الجريمة السيبرانية من زاوية تعدد التخصّصات على الصعيد العالمي. وقد أصبح هذا المنشور عنصرا رئيسياً في تقوية وتعزيز شبكة خبراء عالمية النطاق لمكافحة الجريمة السيبرانية. واضطُلِع بقدر كبير من العمل في معرض التحضير لتحقيق المزيد من التقدُّم في البرنامج في الفترة القادمة؛

(ب) يعمل المعهد مع البرنامج المعنون "نحو إقامة العدل في آسيا" (Towards AsiaJust)، وذلك بالتعاون مع المركز الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة. وفي الفترة من ٢٨ إلى ٣١ آذار/مارس

٢٠١٢، عقد المعهد والمركز الإقليمي اجتماعاً ثنائياً لتقييم الإنجازات التي حقّقها البرنامج ومناقشة جدول أعماله مستقبلاً. وفي أيار/مايو، زار أحد المدَّعين العامين من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعهد لمدة ثمانية أسابيع في إطار برنامج تبادل الزيارات بين أعضاء النيابة العامة وأجرى بحوثاً بشأن نظام جمهورية كوريا لمكافحة غسل الأموال. وفي ١١ و١٢ تموز/يوليه، عُقدت حلقة عمل رفيعة المستوى بشأن المساعدة القانونية المتبادلة في شرق آسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك، وذلك في محاولة لاستبانة التحدِّيات القانونية والتقنية في مجال المساعدة القانونية المتبادلة؛

(ج) في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آب/أغسطس، استضاف المعهد المؤتمر السنوي الرابع لجمعية العلوم الجنائية الآسيوية في سيول، وذلك في إطار الموضوع الرئيسي المعنون "التنمية والأمن: إعادة التفكير في الجريمة والسياسات الجنائية في آسيا". وحضر المؤتمر أكثر من ٦٠٠ من العلماء والممارسين في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية من داخل آسيا وخارجها. وبفضل تنظيم مختلف المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل الدولية الأخرى والمشاركة فيها، والتوقيع على مذكّرات تفاهم مع مؤسسات دولية ومنظمات حكومية، واصل المعهد تحسين مجالات أنشطته البحثية والأكاديمية؛

(د) المشاريع البحثية الرئيسية:

'١' بحوث بشأن التشريعات الخاصة بمنع الاتجار وحماية الضحايا؛

'٢' دراسة بشأن برامج علاج متعاطي المخدِّرات وتأهيلهم في السجون؛

'٣' دراسة بشأن تدابير مكافحة الجريمة السيبرانية في بيئة الحوسبة السحابية؛

'٤' دراسات بشأن تكرار ارتكاب الجنايات: تكرار إشعال الحرائق عمداً؛

'٥' دراسات بشأن المخاطر التي تحكم القانون الجنائي وعلم الجريمة في المجتمع الحديث: المخاطر التي تحكم القانون الجنائي وعلم الجريمة في المجتمع العلمي-التكنولوجي المعاصر.

نون- معهد بازل للحوكمة

٢٧- معهد بازل للحوكمة هو مركز كفاءة مستقلّ غير ربحي متخصّص في منع الفساد والحوكمة العامة وحوكمة الشركات وامتثالها ومكافحة غسل الأموال وإنفاذ القانون الجنائي واسترداد الموجودات المسروقة. وتتمثَّل مهمَّة المعهد، من خلال عمله دولياً وبالتعاون مع

منظمات عامة وخاصة، في إضفاء تحسينات ملموسة على نوعية الحوكمة على الصعيد العالمي، على نحو يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الجيدة.

٢٨- وقد شملت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٢ ما يلي:

(أ) يشكِّل إنشاء المركز الدولي للعمل الجماعي (www.collective-action.com) أحد أبرز الأنشطة. والعمل الجماعي، الذي عرَّفه البنك الدولي بأنه عملية تعاون تشاركية ومستدامة فيما بين أصحاب مصلحة متنوعين تُضاعف أثر ومصداقية الأعمال الفردية وتعدل بين المتنافسين، هو أداة مبتكرة تسمح للشركات ذات التأثير المشترك الكبير بإيجاد حلول جماعية تخفف من مخاطر الفساد. وبدعم من "مبادرة سيمنز للنزاهة"، يضطلع المركز بدور محفل لتوليد المعارف والأدوات العملية والمبادئ التوجيهية فيما يتعلق بهذا المفهوم الجديد نسبياً، ولاستهلال وتيسير اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة الفساد. وأيضا في مجال امتثال الشركات لتدابير مكافحة الرشوة، اضطلع المركز بدور مرصد للامتثال بالنيابة عن المنظمات الدولية وهيئات إنفاذ القانون، حيث أشرف على تحديث برامج امتثال الشركات في عدد من المؤسسات المتعدّدة الجنسيات؛

(ب) نفَّذ المركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع للمعهد برامج تدريبية وطنية بشأن التحقيقات المالية واسترداد الموجودات من أجل جمهورية مولدوفا والكاميرون وكينيا، وبرنامج إقليمي واحد شمل أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وبيلاروس وجمهورية مولدوفا وجورجيا. وتهدف تلك الدورات التدريبية إلى تعزيز القدرات العملية لهذه البلدان على استرداد الموجودات المسروقة، مع التركيز على التحقيقات المالية وتقنيات اقتفاء أثر الموجودات وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. ويصمَّم كل برنامج تدريبي خصيصاً بما يلبِّي الاحتياجات المحدَّدة لكل بلد. وفضلاً عن ذلك، وضع المركز دليلين الغرض منهما دعم العمل على إقامة دورات تدريبية بشأن هذه المسائل، أحدهما من أجل أوكرانيا والآخر من أجل ستة بلدان في أوروبا الشرقية. وأخيرا، ساعد المركز أربعة بلدان في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وشرقها على التعامل مع حالات محدَّدة لاسترداد الموجودات، عن طريق تيسير المساعدة القانونية المتبادلة وتقديم المساعدة إلى سلطات إنفاذ القانون بشأن وضع استراتيجيات التحقيق والادعاء العام. ويتلقَّى المركز تمويلاً أساسياً من سويسرا وليختنشتاين والمملكة المتحدة؛

(ج) يُنظر إلى الموضوع الأخير في سياق مشاركة المعهد في برنامج الاتحاد الأوروبي "أنتيكورب" (ANTICORRP) للبحوث التي تُجرى في مراكز متعدّدة (الاسم

الكامل للبرنامج هو "إعادة النظر في سياسات مكافحة الفساد: الاتِّجاهات العالمية والاستجابات الأوروبية للتحدِّيات التي يثيرها الفساد"). وبالإضافة إلى ذلك، يواصل المعهد إسداء المشورة إلى البلدان النامية بشأن منع الفساد ويجري بحوثاً مقارنة في هذا المجال، على سبيل المثال لصالح البنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد شمل الشركاء الرئيسيون الآخرون في هذا القسم من العمل في عام ٢٠١٢ منظمة الصحة العالمية والتحالف العالمي من أجل النزاهة ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد.

٢٩- وفي مجال الحوكمة العامة، استحدث المعهد أداة فريدة من نوعها تُسمَّى "تحليل السلطة والنفوذ" لاستبانة الدوافع والحوافز التي تحضُّ على تعزيز أنظمة الحوكمة، مع التركيز بوجه خاص على حوكمة النظم الصحية وتعزيز فعَّالية آليات المساءلة الاجتماعية.

سين- كلية علم القانون الجنائي

٣٠- أصبحت كلية علم القانون الجنائي، التابعة لجامعة بيجين للمعلِّمين، عضوا كاملا في شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتلتزم الكلية بتعزيز سيادة القانون والمساهمة في السلام والتنمية وتيسير أوجه التبادل والتعاون بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية بين الصين ووكالات الأمم المتحدة وسائر البلدان. وشملت الأنشطة التي اضطلعت بها الكلية في عام ٢٠١٢ ما يلي:

(أ) استهلت الكلية خمسة مشاريع رعتها المؤسسة الوطنية للعلوم الاجتماعية ووزارة التعليم ووزارة العدل وهيئات أخرى. وتشمل المواضيع التي تتناولها هذه المشاريع الرأي العام وعقوبة الإعدام، والمؤسسات الإصلاحية المجتمعية، وتنفيذ المعايير الدولية للعدالة الجنائية في الصين، وإصلاح الإجراءات الجنائية، والقضاء الجنائي للأحداث؛

(ب) عقدت الكلية دورات تدريبية للعاملين في المؤسسات المالية في مقاطعة هنان، ونظَّمت محاضرات لأعضاء النيابة العامة في دائرة النيابة العامة الشعبية في منطقة فنغتاي من بيجين. وقدَّم فريق الخبراء المعني بالقضايا الجنائية المُتنازع عليها والصعبة التابع للكلية خدمة استشارية إلى مكاتب محاماة ومحاكم ومُدَّعى عليهم، بقصد المساهمة في تعزيز سيادة القانون وضمان تنفيذ القانون الجنائي تنفيذاً دقيقاً؛

(ج) تتعاون الكلية على نحو وثيق مع السلطات القضائية، مثل المحكمة الشعبية العليا ودائرة النيابة العامة الشعبية العليا على المستوى الوطني والمحكمة الشعبية العليا لمقاطعة هنان على المستوى المحلي. وعقدت الكلية حلقات عمل قضائية بالاشتراك مع المحكمة

الشعبية العليا لمقاطعة غوانغدونغ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال القانون الجنائي، وبالاشتراك مع محكمة تيانجين الشعبية العليا بشأن إصلاحات تتعلق بعقوبة الإعدام في الصين. كما رعت منتدى وطنياً للعدالة الجنائية بشأن الجرائم المتصلة بصنع وبيع المنتجات المزيَّفة والمنتجات المتدنية النوعية؛

(د) اختتمت الكلية المشروع المشترك بين الصين وكندا بشأن قانون المؤسسات الإصلاحية المجتمعية في الصين، وتعاونت مع المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي ولسياسة العدالة الجنائية، وقدَّمت اقتراحاً تشريعياً إلى السلطات التشريعية ذات الصلة في الصين. واستهلَّت الكلية مشروعين، أحدهما يرعاه الاتحاد الأوروبي والآخر ترعاه وزارة الخارجية والكومنولث في المملكة المتحدة، بشأن القيود القضائية على عقوبة الإعدام والنُهُج السياساتية الرامية إلى تقييد استخدام عقوبة الإعدام في الصين. ووقَّعت الكلية مذكّرات تفاهم مع عدّة جامعات رئيسية في الخارج، بما في ذلك جامعة ولاية بنسلفانيا وجامعة تولسا في الولايات المتحدة وجامعة جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا؛

(هـ) نشر فريق البحوث التابع للكلية أكثر من عشر دراسات متخصصة وست مجلاَّت وأكثر من ١٠٠ مقالة حول مسائل جنائية.

رابعاً- أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

٣١- تتمثَّل مهمة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية، استنادا إلى مساهمات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الكيانات ذات الصلة، في مساعدة الأمم المتحدة على صوغ البرامج المتصلة بالعدالة الجنائية وتنفيذها وإجراء البحوث العلمية أو التعاون بشأنها، كأساس لوضع السياسات واتخاذ الإجراءات ذات الصلة، ولإتاحة الوصول إلى خدمات وخبرات المنظمات التأسيسية، بما في ذلك المساعدة التقنية والتدريب والتعليم والبحث والرصد والتقييم. وقد اضطلع المجلس الاستشاري بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٢:

(أ) حلقة عمل عن مساهمات شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في التنفيذ الفعَّال لإعلان سلفادور، عُقدت خلال الدورة الحادية والعشرين للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ونُسِّقت بالتعاون مع جميع معاهد الشبكة، ووفَّرت معارف إضافية عن هذا الموضوع المهم، على سبيل متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) كُرِّس المؤتمر السنوي للمجلس الاستشاري، الذي نُظِّم بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، لموضوع "الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الفساد: الشراكة بين القطاعين العام والخاص والسياسات الجنائية". وقد تم التركيز بوجه خاص على ضرورة الاستفادة من تعاون القطاعين العام والخاص وعلى صوغ واستخدام سياسات عامة مناسبة. وجرى شرح ومناقشة هيكل ومحتويات نموذج الامتثال لمكافحة الفساد؛

(ج) أتاح المؤتمر مناسبة لعرض نتائج مشروع بحثي رئيسي أجراه المجلس تحت إشراف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة. ويتمثَّل الهدف الرئيسي لهذا المشروع البحثي في تقييم نموذج امتثال لمكافحة الرشوة، من المعتزم توصية الشركات المتعدّدة الجنسيات باعتماده. وفي الوقت نفسه، ستُدعَى الدول إلى أخذ هذا النموذج في الاعتبار لدى تقييمها مسؤولية الشركات أو إصدار الأحكام. وتشارك خمس مؤسسات أكاديمية في المشروع البحثي، وهي: مركز فيديريكو ستيلا لبحوث القانون الجنائي والسياسات الجنائية التابع لجامعة القلب المقدَّس الكاثوليكية (إيطاليا)؛ ومشروع القواعد المعيارية المشتركة في القانون الجنائي في كلية فرنسا؛ ومعهد القانون الجنائي الأوروبي والدولي التابع لجامعة كاستيلا لامانشا (إسبانيا)؛ وكلية علم الجريمة والعدالة الجنائية التابعة لجامعة نورث إيسترن (الولايات المتحدة)؛ وجامعة غيدو كارلي الدولية الحرّة للدراسات الاجتماعية (إيطاليا).